

# التخفيف من آثار المخاطر على النظم الغذائية في ظل كوفيد-19: الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

## المقدمة

لا تزال جائحة كوفيد-19 تتسبب بأضرار جمة على المستوى العالمي، مولدة تحديات كبيرة قد تشكل مخاطر تهدد الأمن الغذائي والتغذية في العديد من البلدان. وتعتمد البلدان إلى إصدار أوامر بالإغلاق التام وتفرض قيودًا على حركة التنقل والتباعد الجسدي بين الأفراد لكبح جماح هذه الجائحة. وتؤدي الاختلالات في سلاسل الإمدادات الناجمة عن إقفال طرق النقل والقيود المفروضة على حركة التنقل، وتدابير الحجر الصحي إلى تزايد الفاقد والمهدر من الأغذية على نحو كبير، لا سيما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية القابلة للتلف مثل الفواكه والخضار والأسماك واللحوم ومنتجات الألبان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص في اليد العاملة بسبب القيود المفروضة على تنقل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجالي الإنتاج والنقل، يؤثر بشكل كبير على عرض الأغذية والطلب عليها نظرًا إلى نقص الأغذية في بعض الأسواق، ما يسهم بدوره في زيادة الفاقد الغذائية والهدر غير الضروري للإمدادات الغذائية في هذه الأوقات الصعبة. وقد تأثرت أيضًا المراحل الأولى من سلسلة القيمة الغذائية في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل تأثرًا شديدًا بزيادة المهدر من الأغذية في مرحلتي ما قبل الحصاد وبعده.

وحتى قبل جائحة كوفيد-19، غالبًا ما كانت تتسبب التحديات اللوجستية وأحوال الطقس في البلدان النامية بارتفاع مستويات الفاقد الغذائية خلال عملية النقل وفي الأسواق. وقد تؤدي الوفرة الموسمية للمحاصيل في هذه البلدان إلى تفاقم مستويات الفاقد الغذائية التي تكبدها سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية في هذه البلدان.

وكذلك في المراحل النهائية لسلسلة القيمة، فإن صعوبة الحصول على التبرعات الغذائية تعيق الجهود المبذولة لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل لتوفير الأغذية للعديد المتزايد من السكان للمتضررين ماليًا من تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 عن طريق استعادة فائض الإمدادات الغذائية التي عادة ما تفقد أو تهدر، وإعادة توزيعها.

وتعمل بلدان كثيرة على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية المستدامة. وتعرض التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 هذه الجهود للخطر. ومن الضروري في هذه الظروف القيام بتدخلات عامة، مثل الاستثمارات أو السياسات الرامية إلى إعطاء حوافز لتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

وتشجع منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) البلدان على اعتماد نهج شاملة لمعالجة مسألة الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، سعياً إلى تيسير حصول الجميع على الأغذية لا سيما الفئات الضعيفة خلال جائحة كوفيد-19.

## إدارة خطر ارتفاع مستوى الفوائد الغذائية في سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية في البلدان النامية

يمثل صغار المنتجين الزراعيين (المزارعين وصيادي الأسماك ومنتجي اللحوم والألبان) العاملين في سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية<sup>1</sup> المورد الرئيسيين للأغذية في معظم البلدان النامية. ورغم أنسهم بارتفاع مستويات الفوائد الغذائية في الظروف العادية، فقد أدى الافتقار إلى التكنولوجيات والبنى التحتية ونظم النقل إلى تفاقم هذه التحديات خلال جائحة كوفيد-19. وأدت الأزمة إلى نقص اليد العاملة في الإنتاج والحصاد والتجهيز الأولي على مستوى المزارع.

وتؤدي الاختلالات في سلاسل الإمدادات التي حدثت بسبب القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الطرق وغير ذلك من القنوات اللوجستية، والنفاد المحدود إلى الأسواق لشراء المدخلات وبيع المنتجات، إلى عدم بيع المنتجات الزراعية، وتراجع جودة المنتجات التي تصل إلى الأسواق وارتفاع مستويات الفوائد الغذائية، وكلها عوامل تؤدي إلى خفض مداخيل المنتجين والتجار. ومن المرجح أن تتفاقم هذه الأوضاع في ذروة موسم حصاد المحاصيل، لا سيما بالنسبة إلى المنتجات القابلة للتلف، ما يدفع أسعار السوق إلى الهبوط بشكل لا مفر منه. وما لم تتم إدارة هذه المسألة على نحو جيد في المستقبل القريب، ستكون مستويات الفوائد الغذائية هائلة بالنسبة إلى المزارعين.

وقد اتخذت بعض البلدان تدابير لإنشاء مخزوناتاها الغذائية وحمايتها عن طريق إغلاق الحدود وشراء كميات كبيرة من الأغذية من السوق الدولية. فما لم تتم إدارة المخزونات الغذائية بشكل جيد، قد ترتفع مستويات الفوائد الغذائية كما حصل خلال الأزمة الغذائية في عام 2008.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 أيضاً إلى تغيير أنماط شراء الأغذية، إذ لم يعد المستهلكون في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل يشتررون سوى الكربوهيدرات الرئيسية غير القابلة للتلف، ما يؤدي إلى هدر الأغذية القابلة للتلف في الأسواق. وقلّصت تدابير التباعد الجسدي قاعدة المستهلكين الذين يشتررون عادة موادهم الغذائية في الأسواق، ما يؤدي إلى زيادة المهدر من الأغذية في أسواق البيع بالتجزئة، وإلى انخفاض مداخيل التجار.

## التدابير والتدخلات الاستراتيجية للحد من الفوائد الغذائية في سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية

### إعطاء الأولوية للتركيز على الصحة

### الاستجابة على مستوى السياسات

- تحديد التدابير التي تتخذ على الصعيد القطري من أجل تعزيز قدرة البلدان على التصدي لهذه الأزمة.
- تركيز الاهتمام على احتياجات قطاعات الإنتاج وما بعد الحصاد والتجهيز ومحاولة إيجاد توازن بين التركيز على الصحة والنظم الزراعية التي تعدّ أساسية لضمان الأمن الغذائي.

<sup>1</sup> تستند سلاسل الإمدادات التقليدية إلى الإنتاج، ويفتقر أصحاب المصلحة فيها إلى المعارف الفنية والتكنولوجيات والقدرات التنافسية والتنظيمية لتلبية احتياجات الأسواق من حيث السلامة والجودة والاتساق وحسن توقيت الإمدادات، فضلاً عن رأس المال الذي يسمح لهم بالاستثمار في تكنولوجيات جديدة للنهوض بممارساتهم.

## توسيع نطاق مبادرات الحد من الفاقد الغذائية وإدارة وفرة المحاصيل في سلاسل الإمدادات المحلية التقليدية

### الاستجابة على مستوى السياسات

- دعم هجرة اليد العاملة لضمان حصاد المحاصيل دون انقطاع.
- تشجيع اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة مدة صلاحية المنتجات وتحسين تعبئتها وتخزينها للحد من الفاقد الغذائية.
- ضمان وجود إمدادات غذائية كافية في الأسواق المحلية.
- إعفاء ناقلي الأغذية السائبة وشبكات معيّنة لتوزيع الأغذية من ساعات حظر التجول وتيسير نقل الأغذية القابلة للتلف خلال الفترات الأبرد وليلاً للحفاظ على جودتها والحد من الفاقد الغذائية.
- إنشاء منصات تجميع من خلال تطوير تطبيقات للهواتف الجواله لتيسير الترتيبات اللوجستية لتوزيع الأغذية في مختلف البلدان.
- تيسير تطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إنشاء نظم مركزية في المناطق المنتجة وإنشاء مناطق لضمان تسويق الأغذية بكفاءة.
- نقل وإنشاء أسواق مؤقتة في المناطق الريفية والحضرية والمناطق المحيطة لتيسير حصول المستهلكين على الإمدادات الغذائية الطازجة والحد من هدر الأغذية في الأسواق.
- التقليل إلى أدنى حد من تقلبات أسعار المواد الغذائية عن طريق وضع قائمة بالسلع ذات الأسعار الثابتة.

## اتباع ممارسات للحد من الفاقد الغذائية في المخزونات الاستراتيجية

### الاستجابة على مستوى السياسات

- شراء المحاصيل والمنتجات الزراعية من صغار المزارعين وإنشاء مخزونات استراتيجية تتم إدارتها على نحو سليم للأغراض الإنسانية في حالات الطوارئ.
- إنشاء مرافق تخزين مناسبة وكافية للكميات السائبة المستوردة من المحاصيل الغذائية الأساسية للحفاظ على جودتها والحد من الفاقد الغذائية.

## زيادة الإنتاج المحلي وإدارة الجودة والحد من الفاقد الغذائية

### الاستجابة على مستوى السياسات

- دعم هجرة اليد العاملة إذا لزم الأمر وتكثيف إنتاج الأغذية المأمونة ذات النوعية الجيدة عن طريق تقديم مدخلات لدعم إنتاج المواد الغذائية الأساسية وتلك القابلة للتلف على السواء.
- توفير التدريب والإرشاد والدعم المالي للمزارعين لمساعدتهم على إنشاء مزارع جديدة، والإسراع في عملية حصاد الأغذية التي يتم إنتاجها.
- التوفيق بين الزيادات في الإنتاجية والاستثمارات ضمن النطاق المناسب في تكنولوجيا ما بعد الحصاد والميكنة- في الحصاد، وفي عمليات التخفيف/ المعالجة بشكل فعال، والتجهيز الأولي أو الجزئي، والتجهيز الثانوي، وتخزين المواد القابلة للتلف والمواد القابلة للحفظ- مدعوماً بالتدريب، باعتباره تدبيراً رئيسياً للحد من الفاقد الغذائية واستخدام الأغذية المنتجة إلى أقصى حد من أجل ضمان الأمن الغذائي للسكان المحليين. وقد أبرزت تجربة المنظمة في إدخال التكنولوجيات المحسنة إلى سلاسل

- الإمدادات التقليدية الحاجة إلى تثقيف المجتمع بشأن هذه التكنولوجيات لضمان استخدامها على نطاق واسع وبشكل ملائم.
- توسيع نطاق التواصل مع المجتمعات الزراعية النائية والمعزولة عن طريق الاستفادة من "إنترنت الأشياء" خلال الأزمة.
- إنشاء مجتمعات محلية لتجهيز الأغذية في المناطق الجغرافية النائية التي يتركز فيها المنتجون بشدة والتي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية. ويمكن القيام بذلك عن طريق إطلاق مرافق للتجهيز مقطورة ومتنقلة وقائمة بذاتها تستخدم الطاقة المتجددة في عملية التجهيز.

### ضخ السيولة في القطاعين العام والخاص في البلدان المتعسرة

#### مؤسسات التمويل الدولية

- توفير خطوط سيولة للمصارف لضمان توفير دعم إضافي لرأس المال العامل بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لإنتاج الأغذية وتجهيزها.

### إدارة المهدر من الأغذية في البلدان المتقدمة

في البلدان المرتفعة الدخل التي تكون فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي منخفضة، تكون التدخلات الرامية إلى معالجة الحد من المهدر من الأغذية مطلوبة بوجه عام في المراحل النهائية من سلسلة الإمدادات - لا سيما في مرحلتَي البيع بالتجزئة والاستهلاك من سلسلة القيمة - حيث يتوقع أن تكون مستويات المهدر من الأغذية الأعلى. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى نقص في عمال المزارع الموسميي المهاجرين الذين واجهوا صعوبات في عبور الحدود. وأدى إغلاق الكثير من مرافق الضيافة والمدارس إلى فقدان المنتجين للأسواق. وكان التعامل مع مستويات المهدر من الأغذية في المراحل الأولى من سلاسل الإمدادات بالمنتجات الغذائية القابلة للتلف مثل الخضار ولا سيما الحليب صعباً بوجه خاص.

وفي نهاية سلسلة الإمدادات، كثيراً ما يتم التبرع بفائض الأغذية الذي كان سيهدر، لبنوك الأغذية والمؤسسات الخيرية لتقوم بتوزيعها على المحتاجين، ما يسهم في بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية المحتاجة.

وتتوقع بنوك الأغذية في جميع أنحاء العالم المتقدم، تزايد الطلب على خدماتها بشكل كبير بسبب زيادة عدد الأشخاص المتضررين مالياً نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ لمستويات البطالة. وهي تواجه عددًا من المشاكل التي تتراوح بين نقص الموظفين ذوي الخبرة وعدم كفاية الإمدادات الغذائية، وكذلك المواقع التي لم تعد مناسبة لتوزيع الحزم الغذائية بسبب تدابير التباعد الجسدي بين الأفراد.

ومع انتشار عمليات الشراء بدافع الهلع وتخزين المواد الغذائية من جانب المستهلكين، باتت المتاجر الكبرى التي غالباً ما تشكل الجهات المانحة الرئيسية لبنوك الأغذية، تناضل للحفاظ على بضاعتها على الرفوف ولم تعد قادرة على التبرع بالأغذية. ومع ذلك، فإن الكثير من الأغذية التي تشتريها الأسر المعيشية قد لا تُستهلك أبداً، وقد يتم التخلص منها في النفايات الغذائية بسبب سوء فهم تاريخ الصلاحية وتخزينها بطريقة غير سليمة.

## التدابير والتدخلات الاستراتيجية لإدارة المهدر من الأغذية في المراحل الأولى من سلسلة القيمة الغذائية

### الاستجابة على مستوى السياسات

- شراء المواد والمنتجات الزراعية القابلة للتلف لاستخدامها أو للتبرع بها لبرامج المساعدات مثل بنوك الأغذية والمؤسسات الخيرية التي تعنى بتوزيع الأغذية.
- توجيه المشاريع التجارية التي تواجه صعوبات إلى طلب قروض أئتمانية مخصصة لحالات الطوارئ.
- تشجيع التعاون بين المنتجين والمجهزين للحد من المهدر من الأغذية.
- تشجيع الخيارات البديلة في تجهيز الأغذية ضمن سلسلة الإمدادات، من أجل الحد من المهدر من الأغذية (مثل تجميد الخضار أو تجهيز الحليب وتحويله إلى منتجات الألبان).
- تشجيع إعادة تغليف الأغذية المخصصة لمرافق الضيافة في مواد تغليف مخصصة للمستهلكين، لبيعها من ثم بالتجزئة.

### الممارسات الجيدة لبنوك الأغذية

- طلب التبرعات الغذائية والحفاظ على المخزونات في بنوك الأغذية.
- تأمين التمويل من القطاعين العام والخاص لدعم استعادة الأغذية وإعادة توزيعها.
- إجراء التعديلات اللازمة في عمليات جمع الأغذية، وشرائها، وتوزيعها، وتسليمها للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها.
- توزيع المواد الغذائية الطازجة وغير القابلة للتلف على السواء.
- تحديد المتطوعين والشركاء لدعم أنشطة التوزيع.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمساعدة على ضمان سلامة الموظفين والمتطوعين أثناء مناوباتهم.

## التدابير والتدخلات الاستراتيجية لإدارة المهدر من الأغذية في المراحل النهائية من سلسلة القيمة الغذائية

### إدارة وتيسير الشؤون اللوجستية في سلسلة الإمدادات

### الاستجابة على مستوى السياسات

- إجراء التعديلات اللازمة على عمليات التخزين والعمليات اللوجستية وعمليات الشراء لتلبية متطلبات السوق. وقد يشمل ذلك اتخاذ تدابير مثل إنشاء ممرات خضراء للشاحنات التي تنقل السلع الزراعية ورفع القيود عن الساعات المحددة لقيادة الشاحنات التي تنقل المنتجات الأساسية بما يشمل "الأغذية في حالات الطوارئ".
- إتاحة حركة التنقل عبر الحدود لخدمات الطوارئ وتدفق البضائع وغير ذلك من المستلزمات الضرورية.
- اتخاذ تدابير مؤقتة للسماح بنقل الأغذية القابلة للتلف إلى الأسواق مع الرصد والمراقبة على نحو ملائم.
- تقديم حوافز لتيسير أنشطة استيراد المواد الغذائية وتصديرها.

## دعم مبادرات إعادة توزيع الأغذية للحد من المهدر منها

### الاستجابة على مستوى السياسات

- تقديم الدعم المالي لمنظمات إعادة توزيع الأغذية مثل بنوك الأغذية والمؤسسات الخيرية.
- تثقيف المصنعين وتجار التجزئة بشأن معنى عبارة "صالح للاستهلاك قبل تاريخ" وعبارة "يستحسن استهلاكه قبل تاريخ" لضمان استخدام هاتين العبارتين على النحو المناسب.

### الإجراءات التي ينبغي لبنوك الأغذية اتخاذها

- إعادة توزيع فائض الأغذية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وانتفاع الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفئات الضعيفة بهذه الأغذية.
- تعديل عمليات جمع الأغذية وشرائها، وتوزيعها، وتسليمها للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وفي هذا السياق، وضع واتخاذ إجراءات موحدة لتطبيق تدابير التباعد الجسدي والأمن والنظافة الصحية والصرف الصحي، فضلاً عن تعديل إجراءات مناولة المنتجات وتسليمها لضمان الحد الأقصى من السلامة للسائقين والمتطوعين والمتلقين في جميع مراحل العملية. وقد تشمل هذه التدابير توزيع الأغذية المعدة سلفاً، وتوزيع الأغذية بواسطة مجموعات صغيرة من الوكالات الأساسية، وبواسطة محطات التسليم السريعة التي يمكنها أن توزع كميات أكبر من الأغذية بوتيرة أقل، أو توزيع الأغذية عن طريق تحديد المواعيد مع المستفيدين، ما من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من الاحتكاك وخطر الإصابة بالفيروس.

### الإجراءات التي ينبغي للبائعين بالتجزئة اتخاذها

- التبرع بالأغذية غير المرغوبة وغير المفتوحة والسليمة للمؤسسات الخيرية لكي يعاد توزيعها على المحتاجين.
- التخفيف من صرامة معايير المشتريات لمزودي المنتجات القابلة للتلف.

### إدارة عمليات الشراء بدافع الهلع

### الاستجابة على مستوى السياسات

- تبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع تجار التجزئة والشركات على التبرع بالأغذية بدلاً من إتلافها. وقد يكون من الأفضل القيام بذلك عن طريق المساعدة على وضع تشريعات لمكافحة هدر الأغذية وإنفاذها (منع هدر الأغذية والتبرع بها)، وإعطاء الأولوية لاسترجاع الأغذية للاستهلاك البشري، وتحسين الكفاءة في كامل سلسلة الإمدادات الغذائية باستخدام نموذج القانون الإيطالي. [www.gazzettaufficiale.it/eli/id/2016/08/30/16G00179/sg](http://www.gazzettaufficiale.it/eli/id/2016/08/30/16G00179/sg)
- تشجيع الرسائل التي من شأنها طمأنة المستهلكين بشأن توافر كميات كافية ومأمونة من الإمدادات الغذائية.
- تشجيع الرسائل المتعلقة بالآثار الضارة لتخزين المستهلكين للأغذية على الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الفئات السكانية الأضعف.

## توعية المستهلكين بقدر أكبر للحد من هدر الأغذية

### التدابير المتعلقة بالسياسات

- تثقيف المستهلكين بشأن معنى عبارة "صالح للاستهلاك قبل تاريخ" وعبارة "يستحسن استهلاكه قبل تاريخ" لضمان فهم هاتين العبارتين على النحو المناسب، ما من شأنه أن يحدّ من هدر الأغذية على مستوى الأسر المعيشية.

### الإجراءات التي ينبغي للمستهلكين اتخاذها

- الامتناع عن الشراء بدافع الهلع- والاكتفاء بشراء الاحتياجات.
- تخزين الأغذية بشكل صحيح في المنزل.
- التبرع بالأغذية غير المرغوبة وغير المفتوحة والسليمة، حيثما أمكن ذلك، للمؤسسات الخيرية التي يمكنها إعادة توزيعها على المحتاجين.

### الجهود والإجراءات الجماعية للقضاء على مشكلة الفاقد والمهدر من الأغذية

ينبغي للحكومات والجهات المانحة أن تسعى قدر المستطاع إلى دعم الشركات والنهج المبتكرة مع الوكالات الإنمائية والمجتمع المدني وقطاع تجهيز الأغذية ومقدمي الخدمات اللوجستية والاستثمار في هذه الشركات والنهج المبتكرة، سعياً إلى تيسير حصول الجميع على الأغذية ولا سيما للفئات الضعيفة خلال جائحة كوفيد-19، مع التركيز بشدة على استخدام الأغذية المنتجة إلى الحد الأقصى، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن كوفيد-19- [بالنقر هنا](#) وبشأن الفاقد والمهدر من الأغذية [بالنقر هنا](#).

### شكر وتقدير

أعدت هذه الإحاطة السيدة Rosa S. Rolle، كبيرة موظفي تنمية المؤسسات، في شعبة التغذية والنظم الغذائية في المنظمة.